



PROVISIONAL

A/PV.2291
19 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والحادية والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ١٩ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٣٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)

مواصلة نظر البند (٨) من جدول الأعمال :

— اقرار جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية

العامة : التقرير الرابع للمكتب

مواصلة نظر البند (١٠٨) من جدول الأعمال :

— قضية فلسطين .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس " قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجي من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

مواصلة نظر البند (٨) من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة

وتوزيع بنوده : التقرير الرابع للمكتب (A/9750/Add.3)

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : سوف تبحث الجمعية أولا التقرير الرابع للجنة والخاص باقرار جدول الأعمال، وتوزيع بنوده . في الفقرة (٢) من التقرير فان المكتب يوصي بأن يضيف الى جدول الأعمال الحالي بندا اضافيا عنوانه " تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة عام ١٩٦١ ، والتدابير اللازمة لزيادة عدد الدول المشتركة فيها".

وفي الفقرة (٢) (ب) من التقرير قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بما يلي :
وهو أن يدرج البند في جدول الأعمال وأن يحال الى اللجنة السادسة . وأن المكتب دون أية معارضة وبالاجماع قد أوصى الجمعية العامة بادراج المادة الإضافية التي أشرت اليها آنفا .
وان هل أعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصيات ؟
اذن تقر ذلك .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : وهكذا انتهينا من بحث المسألة الأولى المدرجة في جدول أعمالنا بالنسبة لبعد ظهر اليوم .

مواصلة نظر البند (١٠٨) من جدول الأعمال

قضية فلسطين

السيد بارون فون فيشمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : ان السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية هي سياسة نشيطة من أجل السلام ، وذلك كما أعلن وزير خارجية بلدى في هذه الجمعية في الثالث والعشرين من أيلول /سبتمبر عام ١٩٧٤ . وضمان السلام كان أيضا هدف البيان الذى صدر في السادس من تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٣ من جانب الدول التسع في المجموعة الأوروبية ، والتي نوامل المساهمة فيها مساهمة دامة . وان النقاط التي وردت في هذا البيان وهي في رأينا يجب أن تؤخذ في الاعتبار في أية تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط ، تتعلق بنواحي أساسية في الموضوع الذى يبحث في هذه المناقشة - الا وهو موضوع فلسطين .

ووفقا لسياستنا لضمان السلام فنحن نرحب بمناقشة موضوع فلسطين ، لأن هذا الموضوع هو مفتاح ايجاد حل سلمي للشرق الأوسط ، وحيث أن شعب فلسطين هو من بين الشعوب التي تأثرت من النزاع في الشرق الأوسط . ودون الاحترام الواجب لحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني لن يكون هنالك تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط ، التي كان من المفروض أن تكون منطقة سلام باعتبارها المكان المقدس لثلاثة ديانات ، الا أن هذه المنطقة بدلا من ذلك عانت من تاريخ طويل من المنازعات والصراع .

(السيد بارون فسون فيشمسار،
جمهورية المانيا الاتحادية)

وبغداد، الأيام القليلة الماضية استمعنا الى قدر كبير عن التطور التاريخي في نزاع الشرق الأوسط، حيث ينظر كل مراقب الى نواحيه الفردية من زوايا مختلفة وفقا لوجهة نظر كل مراقب، وبالطبع فان ذلك يؤدي الى نتائج مختلفة. وان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية قد خرجت بهذه النتيجة الأساسية من واقع استعراضها لتاريخ الموقف.

ان النزاع الاسرائيلي العربي كان ينظر اليه لفترة طويلة من منظور غير كامل، كان يركز على موضوع الأرض، أي موضوع الانسحاب من الأراضي المحتلة، بغض النظر عن مصير الشعب. واليوم ندرك جميعا الدور الأساسي الذي يلعبه مصير شعب فلسطين في إيجاد حل للنزاع. ولفترة طويلة فان هذه المشكلة كان ينظر اليها باعتبارها مجرد مسألة انسانية لغوث اللاجئين.

وعلى أساس هذا الإدراك نستطيع أن نعبر عن الأمل الآن في أنه سيتمكن الوصول الى تسوية مقبولة من الجميع. وفي رأينا لن يكون هنالك جدوى من الدخول في حجج تاريخية تتعلق بالتطور في الشرق الأوسط. ان عدم ملائمة هذا النوع من الحجج يصبح واضحا اذا أدركنا أنها يمكن أن تستمر الى مالا نهاية وتؤدي الى نتائج مختلفة، وهذا يتوقف على مدى عمق النظرة التاريخية للموقف.

اذن، ماذا نفعل الآن؟ ليس لجمهورية المانيا الاتحادية أن تضع غطة تفصيلية لايجاد تسوية لقضية فلسطين، ولكننا نستطيع أن نذكر عوامل قليلة، في رأينا يجب أن تكون جزءا من أي حل يتم عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة.

ونحن نؤيد حق شعب فلسطين في تقرير المصير، وبالنسبة لنا نحن الألمان، ومن واقع خبرتنا الحرة فهذا أمر طبيعي. ومن غير المقبول - في رأينا - الاستيلاء على الأراضي بالقوة ونعتبر من الضروري لاسرائيل أن تنهي احتلالها للأراضي التي احتلتها منذ نزاع عام ١٩٦٧. ونتيجة لحق تقرير المصير، فنحن نعترف بحق شعب فلسطين في أن يقرر بنفسه ما اذا كان ينشئ سلطة مستقلة على الأراضي التي تتركها اسرائيل كما تقرر في مؤتمر القمة العربي في الرباط، والذي اقترحه صباح اليوم هذا السيد ممثل ساحل الحاج، أو ما اذا كان يختار هذا الشعب حلا آخر.

ولكن نعتقد أيضا أن التسوية التي يمكن التوصل اليها حول قضية فلسطين، يجب أن تتضمن جميع المبادئ الأساسية المتضمنة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ويجب أن تكون مبنية

(السيد بارون فـ و ن فيشمار،
جمهورية المانيا الاتحادية)

فوق كل شيء ، على أساس احترام السيادة ووحدة وسلامة الأراضي ، واستقلال كل دولة في الشرق الأوسط ، وكذلك حق هذه الدول في أن تعيش في سلام في إطار حدودها المعترف بها . ان الحق في العيش كوجود آمن يجب أن يكون مضمونا لكل الدول في هذه المنطقة ، وهذا ينطبق بالمثل على اسرائيل . وفي رأى حكومة المانيا الاتحادية فان أى قرار من الأمم المتحدة — حول مشكلة الشرق الأوسط يجب أن يكون متوازنا فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للسلام في المنطقة وأن يؤخذ في الاعتبار بريقة ملائمة الأطراف المختلفة والتي لها مصالح أشرت اليها من قبل . لقد قيل الكثير هنا عن العدالة خلال الأيام القليلة الماضية ، وإذا تحققت العدالة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية بالصراع في الشرق الأوسط ، فسوف تكون هنالك فرصة لسلام دائم في هذه المنطقة.

السيد كولا جا (برلندا) (الكلمة بالفرنسية) : اننا ان أدرجنا في جدول أعمال الدورة الحالية قضية فلسطين ، فان الجمعية العامة قد تناولت بهذا الصدد مسألة سياسية هامة . ان المسألة ذات أهمية كبرى لأنها تتعلق بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي الوجود ، وفي الوجود الوطني . ان الجمعية العامة أعطت بُعدا اضافيا للموقف في اجماله في الشرق الأوسط ، وهي تتناول بالفعل مشكلة ينبغي أن تحل بطريقة عادلة وسلمية ، بسبب مصالح الدول والشعوب المعنية مباشرة بالأزمة ، ومصالح السلام والأمن في هذه المنطقة وبالتالي في العالم أجمع ، وبسبب أيضا مصالح عميقة أكثر وضوحا للانفراج ولترشيد العلاقات الدولية .

ان قرار ادراج قضية فلسطين في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين هذه ، كانت نتيجته المنطقية دعوة ممثلي منظمة تحرير فلسطين الى المشاركة في مناقشتنا . ان هذه الدعوة كان لها مبرراتها العميقة ، ذلك أنه لا يمكن أن نتناول بطريقة فعالة المشكلة الفلسطينية دون أن نستمع الى ممثليها الحقيقيين للشعب العربي الفلسطيني ، هذا الشعب الذي يعد أحد الأطراف الرئيسية المعنية بالمشكلة ويتسوية النزاع في الشرق الأوسط . ان المشاركة المباشرة لممثلي الشعب الفلسطيني في المناقشات تضع في اطارها الحقيقي المشكلة وتؤمن أفضل الامكانيات لمناقشتها والخروج بالنتائج الأفضل . وانطلاقا من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لبولندا ، وهي دولة اشتراكية أعربت دائما عن تأييدها لحقوق الشعوب في تقرير المصير وعن حقها في التحرر

الوطني ، فاننا أيدنا هاتين البديهتين ، وأعلنا ضرورة ادراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة كنقطة متميزة ، واشتركنا في القرار المقدم المتعلق بدعوة وفد فلسطيني لحضور مداولات القضية الفلسطينية في الجمعية العامة .

اننا — باهتمام — بالغ استمعنا الى الكلمة البالغة الأهمية والمفيدة لمناقشاتنا التي أدلى بها السيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يوم ٣ تشرين الثاني / نوفمبر .

ان هذا الخطاب له دلالات كبيرة ، ويعد تحولاً تاريخياً منذ سنة ١٩٤٩ وان التجربة المؤسفة التي تعرض لها شعب حكم عليه أن يعيش ، ليس كأمة ولكن تحت اسم " اللاجئين " يخرج الآن الى الوجود . ان القضية الفلسطينية قد أهملت وقد شوهت من جانب كثيرين . وخلال ربع قرن من الزمان حاول البعض خطأ أن يصورها على أنها مشكلة انسانية فحسب . بيد أنها كانت خلال هذا الوقت ذات أبعاد سياسية وتتعلق بحق شعب في تقرير مصيره . وان سياسة اسرائيل التوسعية قد حرمت هذا الشعب من أراضيه ، وقد شردته في الأراضي العربية المجاورة . ان هذه القضية السياسية أصبحت لها أبعاداً كبيرة ، بحيث اذا لم تحل بطريقة دائمة وعادلة ، فانها سوف تؤثر على الموقف في العالم .

ان موقف بولندا حيال هذه المشكلة كان دائماً واضحاً . اننا قد أكدنا دائماً أن مشكلة اللاجئين العرب في فلسطين ، ليست فحسب مشكلة انسانية ، ولكنها قبل كل شيء مشكلة سياسية . ان بولندا مع الدول العربية والدول الاشتراكية ، صوّتت في صالح القرار الأول الصادر في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي أكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وقد أكدنا هذا الموقف بعد ذلك بالتصويت على كافة القرارات الأخرى التي أقرت فيما بعد والمتعلقة بهذه المشكلة .

ولقد أكدنا دائماً المسؤولية الواقعة على اسرائيل ، لأنها أساس هذه المشكلة . وقد أشرنا الى أن مصدر هذا الموقف هو وعدانية اسرائيل وتوسعها والتأييد الذي تلقاه من قوى الصهيونية والاستعمار . و قد أيّدنا المقاطعة المنتظمة لاسرائيل ونددنا بعدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، فیر أن شيئاً لم يتغير ولكن اسرائيل واصلت عدوانها ، كما أننا نشهد اجراءات اسرائيلية تزيد بطريقة خطيرة من التوتر السياسي والعسكري في الشرق الأوسط .

وفي الآونة الأخيرة - وفي شهر آب/اغسطس الماضي - فقد استقبلنا في بولندا وفداً عن منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمه السيد ياسر عرفات . وقد أجرى مباحثات مع شخصيات سياسية كبيرة في بولندا . وخلال هذه المباحثات استطاع أن يدرك التقدير الكبير الذي يحظى به النضال العظيم المليء بالتضحيات والذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني العربي . وفي المحادثات التي أجريت مع وفد منظمة التحرير الفلسطينية فان

قادة بولندا أعلنوا مرة أخرى أن بولندا سوف تستمر في تأييد الجهود الرامية إلى التسوية الدائمة والسلمية لمشكلة الشرق الأوسط .

إن بولندا أعربت دائما وبإصرار عن رأيها من أجل السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه طالما أن إسرائيل تحتل الأراضي العربية التي حصلت عليها عن طريق العدوان . وطالما استمرت في انتهاج سياستها العدوانية والتوسعية . ومن الضروري أن تسحب إسرائيل قواتها من كافة الأراضي العربية المحتلة . وإن هذا الانسحاب شرط أساسي من أجل تسوية دائمة وسلمية في الشرق الأوسط . ولكن من المستحيل أن نصل إلى مثل هذه التوصية دون أن يعترف وتحترم الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وفي وجوده الوطني . إننا نرى أن ذلك عنصر أساسي للواقع الموجود في الشرق الأوسط ، والاعتراف بهذا الواقع يعتبر شرطا للتسوية السلمية الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط بينما رفض هذا الواقع يجعل من الصعب ، بل من المستحيل التوصل إلى أي حل .

ولهذا السبب فإننا نقدر أهمية القرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء وملوك الدول العربية في الرباط الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير المصير وفي إنشاء السلطة الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . إن هذه الحقيقة تحدد القرارات التي سوف نتخذها والتي ينبغي أن تسهم في تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

إن التسوية السلمية والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط تتطلب في الواقع أن يسلم بحق ككل دولة في أن توجد في حدود معترف بها وأن تحترم كذلك وحدة أراضيها . وينبغي أن يؤكد على تطور عملية الانفراج الدولي من أجل حصر النزاعات والصراعات المحلية وذلك وفقا لمبادئ السيادة ووحدة الأراضي وأمن الدول . وإن السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الموحد إدوارد جيرك ، قد أكد :

” . . من أجل تسوية النزاع في الشرق الأوسط ، فإن بولندا تؤيد هذا الاتجاه وهذا يتطلب قبل كل شيء أن تصفي تماما نتائج العدوان وأن يؤمن للشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة ” .

واننا نطالب أيضا بأن مؤتمر جنيف ينبغي أن يستأنف أعماله بأسرع وقت ممكن ، بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني الذين ينبغي أن يتمتعوا بكافة الحقوق مثل الأطراف الأخرى المعنية بالمشكلة . ان الأحداث التي وقعت في المنطقة ، وتلك التي وقعت في الأيام الأخيرة ، والتي أشرت إليها ، تؤكد ضرورة حل هذه المشكلة . ان الشرق الأوسط يعد بؤرة خطيرة للتوتر ، وان اسرائيل لا تكف عن ممارسة سياسة عدوانية واستفزازية ، وما زالت ترفض تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة .

ان الجمعية قد قامت بخطوة تاريخية هامة ، يوم أن اتخذت قرار بحث القضية الفلسطينية ، بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية . وان الأمر يقتضي الآن بالنسبة للجمعية العامة ، أن تؤكد بقراراتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن يسهم في تحقيق حقوقه وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وبالتالي يسهم في تهيئة الظروف الملائمة للتسوية السلمية الدائمة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا بطريقة عاجلة . ومن هذا المنطلق ، فاننا نشارك في هذه المناقشات . ان أية إجراءات تتخذها الجمعية العامة في هذا الصدد سوف نؤيدها وسوف نحظى بقبولنا وتأييدنا .

السيد مونجورنو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : للمرة الاولى منذ تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ ، قررت الجمعية العامة الآن أن تركز اهتمامها على البحث عن طرق لها جدواها لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت بحق شعب فلسطين ، وكره فعل انساني ينطوي على المسؤولية لفظائع النازية ، والتي وصلت ذروتها في مذبحه الملايين من اليهود الأبرياء ، فان الضحك من أجل انشاء وطن قومي لليهود المقهورين في اوروبا أصبح لا يقام حتى من جانب أولئك الذين لم يكونوا يتعاطفون مع الصهيونية . ومع ذلك فيمكن أن يقال بالنظر الى الماضي أن المجتمع الدولي ، وهو قلق على تعويض الشعب اليهودي من ناحية ، كان يبد وأنه يرغب من ناحية أخرى في ارتكاب أخطاء بحق عرب فلسطين .

ومن قديم الزمان فان القوى الاستعمارية قد سمحت الى حرمان الشعوب الأخرى من حقوقها في تقرير المصير ، وذلك عن طريق مزيج من الوسائل التي تتضمن تظاهرا مضحكا بان ذلك يسعى الى حماية هذه الحقوق . لذلك فان العذر الذي أعادته فرنسا وانجلترا للدخول في الشرق الأوسط في نهاية الحرب العالمية الأولى ، كما ورد في الاعلان الانجلو فرنسي في عام ١٩١٨ :
 "... ببساطة هو التحرير الكامل والنهائي لتلك الشعوب التي كانت مقهورة لفترة طويلة من جانب الأتراك ، واقامة حكومات قومية وادارات تستمد سلطاتها من المبادرة والاختيار الحر للسكان الوطنيين".

ان هذا الالتزام لم يحترم اطلاقا ، وبدلا من ذلك فقد قسم الشرق الأوسط وأنشأت بريطانيا وفرنسا مناطق نفوذها المختلفة في المنطقة .

وكما لو كانت هذه الحماية المفروضة لم تكن بالسوء الكافي ، فالحكومة البريطانية بذرت بذور النزاع الحالي ، وذلك عن طريق انحائها أمام ضغط الصهيونية وأصدرت وعد بلفور الذي ينص ما يلي :

" ان حكومة جلالة الملكة تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يكون مفهوما أنه لن يتم شيء يمكن أن يحسن الحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين".

وبذلك اعترف الاعلان بوجود مجتمعات عربية في فلسطين ، ولكنه اعرب عن الأمل في أن الوطن

القومي لليهود المقترح لن يمسّ حقوق العرب الفلسطينيين، ولكن ما فشلت الحكومة البريطانية في إدراكه هو أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يختلف عن مستوطنة يهودية في فلسطين العربية إذ لا يمكن أن ينشأ مثل هذا الوطن دون المساس بحقوق عرب فلسطين .

ولذلك حينما أعربت الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر من عام ١٩٤٧ عن طلب الصهيونية بتقسيم فلسطين فقد انشأت قضية فلسطين ، ولا يجب أن ننسى إطلاقاً أن الفلسطينيين لم يستشاروا قبل أن تقسم بلادهم ، ولكن كان ذلك هو عزم الدول الغربية لتخليص ضمايرهم عن طريق تسوية المشكلة اليهودية . ان السؤال الذي يحتاج الى رد هو لماذا يتم ذلك على حساب العرب ؟ ، ومسجّل أنه بالرغم من الصدمة والغضب لفتاوى النازية فان هذه البلاد الغربية حددت حصص حجرة ضحايا النازية الى بلاد بعد هذه المذابح .

ان الأمم المتحدة كانت تبحث قضية فلسطين حتى وقت قريب باعتبارها مشكلة لاجئين أو اشخاص مشتتين في أرضهم التي ولدوا فيها ، ووفد بلادى يجد عليه أنه من الصعب أن يصدق أن المجتمع الدولي يستطيع أن يقبل الى أجل فير مسمى هذا الموقف . فنجد أن أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني عربي انتزعت منهم ديارهم ومكتوب عليهم أن يعيشوا كل حياتهم في خيام أو في صورة أفضل في بلاد أخرى ، وأن يكونوا متلقين دائماً للمدقة .

ومنذ عام ١٩٦٩ فكل دورة من دورات الجمعية العامة اتخذت قرارات تؤكد حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير وتدافع عن هذا الحقّ . هذا هو ما كان يجب أن يكون عليه الأمر في الأمم المتحدة ، لتكرس جهودها لقضية تقرير المصير ، وهو حق ثابت لكل الشعوب . ويدراج قضية فلسطين كقضية منفصلة في جدول أعمال هذه الدورة ، يتيح لنا الفرصة لكي ننظر اليه في إطاره السليم حتى نبحث عن حلّ لهذا الموضوع الحساس .

ان المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تعترف بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الاقليمية في معالجة الشؤون المتعلقة بالمحافظة على السلام والأمن في هذا الاقليم ، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فان جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة الأخير في الرباط في المغرب ، اعترفت بالاجماع بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المتحدث الشرعي الوحيد باسم عرب فلسطين . ولذلك فان أى مناقشة لسألة فلسطين لا يمكن ان تكون لها معنى او جدوى دون مشاركة كاملة من جانب منظمة

التحرير الفلسطينية ، وتمشيا مع هذه الحقيقة ، فاننا نحى قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١ (٥-١٩٦٧) الصادر في تشرين أول / أكتوبر عام ١٩٧٤ ، باعتباره مساهمة رئيسية في البحث عن السلام في الشرق الأوسط .

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في ١٣ تشرين ثان / نوفمبر ١٩٧٤ ، فان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قال لهذه الجمعية أنه أحضر معه غصن الزيتون وبنادقة للدفاع عن الحرية ، ووفد بلادي يأمل أن تضمن الجمعية العامة قبول غصن الزيتون من منظمة التحرير الفلسطينية ، لأن البديل لذلك سوف يكون كارثة على السلام ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في العالم بأسره . ولهذا فان وفد بلادي يعتقد أن هذه المنظمة ليس امامها خيار ألا أن تبحث عن سلام عادل ودائم وبسرعة .

ان رئيس دولتي الجنرال يعقوب جوار ، أعرب عن رؤية وفد بلادي لهيكل هذا الحل في خطابه للجمعية في الخامس من تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٣ ان قال مايلي :

" ان أعضاء منظمة الوحدة الافريقية يرغبون في ايجاد سلام مبني على المساواة في الشرق الأوسط ، سلام لا يصر على الاستيلاء على أراضي الشعوب الأخرى كشرط أساسي ، سلام يعترف بحق جميع الأمم في المنطقة في أن تعيش في أمن وهو السلام الذي يضع في المقام الأول احترام التنوع الثقافي ، والذي يدافع عن الكرامة الانسانية ويستمد بقاءه من المبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي ميثاق الأمم المتحدة " .

ولتحقيق هذا السلام ، فان وفد بلادي يؤمن بأن الحقائق التالية يجب أن نضعها في الأنجنان :

أولا ، حق عرب فلسطين في أن يختاروا ممثلهم والمتحدثين باسمهم ، ويجب أن يكون ذلك حق مقدس ، وبعبارة أخرى ، فهم يقررون من يحكم بلاد اجدادهم لصالحهم ، ولا يستطيع أحد ولا مجموعة من الأمم أن تضغط على أن تخضع مصالح عرب فلسطين لأمن أخرى أو لمفاهيم أمن أخرى ، وبأختصار علينا أن نؤكد من جديد دفاعنا عن حقهم في تقرير المصير .

ثانيا ، ان حقيقة وجود اسرائيل كدولة ذات سيادة يجب أن يعترف بها . ان البحث الواقعي عن السلام في المنطقة يستوجب أن يضمن للاسرائيليين الأمن داخل حدود متفق عليها .

ثالثا ، يجب أن تعيد إسرائيل الدمار في سياستها وموقفها في المنطقة ، ونعتقد أنه من سوء الطالع ، وما سيجر على إسرائيل الدمار ، أن تواصل السعي لكي تثبت أن أمنها لا يمكن أن يتم إلا عن طريق انكار وجود الآخرين . ان طريقة ، أو موقفا أكثر واقعية أصبح أمرا لازما ، موقفا مبنيا على التعايش مع الجيران ، على قدم المساواة ، بروح من التسامح والاحترام . أما الاصرار من جانب إسرائيل على عدم الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية فانما هو انكار لرغبتهم في إيجاد حل سلمي . واندالاقا من هذه النقطة ، فان إسرائيل يجب أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة ، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ .

وقبل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط ، في العام الماضي ، قاومت إسرائيل جميع الجهود لاقناعها بالانسحاب ، وكانت تزعم أن مزيدا من الأراضي يضمن مزيدا من الأمن . ان حرب تشريين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ أبدلت هذه الحجة وأثبتت أن الأراضي التي يستولى عليها نتيجة للحرب لا يمكن أن تكون لها جدوى من ناحية الأمن . وبعبارة أخرى ، فانها تعبر عن الحاجة الى حل لمشكلة هذه المنطقة ، حل حينما يأخذ في الاعتبار وجود إسرائيل لا يتجاهل أيضا الاماني التي طالما انكرت على الفلسطينيين الحرب في هذه المنطقة ، والحل الذي نتوقعه يجب ان يراعي كل ذلك ، ويقضي على جميع بقايا المهانة للشعوب العربية .

اذا كان هنالك شعوب تستحق السلام ، فانما هي شعوب الشرق الأوسط . التي تمزقت طويلا بسبب التوتر والمظالم والتهديد بالحرب ، وما تجره المعارك من ويلات ، وقد حان الوقت الآن للتفاوض ، ومكان هذه المفاوضات جاهز ، وأعني بذلك مؤتمر السلام في جنيف . وينصح وفد بلادى بأن تستأنف هذه البحوث دون مزيد من الابلأء ، ونحن بذلك ، لا نتجاهل الدور الفعال الذي لعبته الجمهور الشخصية والثنائية . وبعد ذلك فنحن نؤمن أنه في مواجهة التطورات الحالية — فانه يجب أن يعقد هذا المؤتمر لجميع الاطراف المعنية .

السيد لونجبرستي (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : ان هذه الجمعية تواجه اليوم بواحد من القرارات التي تتخذها في تاريخها . فهي في الواقع مدعوة لأن تقدم اسهاما يمكن ان يكون حاسما لمشكلة تشغل جمعيتنا منذ وقت اويل جدا . وهذا معناه أن الساعة خطيرة ، وان القرار الذي سوف تتبناه هذه الجمعية في نهاية المطاف ، اما أن يؤثر بصورة خائفة على جهود السعي

نحو الحل السلمي ، واما - وهذا ما أتمناه بكل قـوى - أن تعزز فـرض النجاح .

ان اول هدف يحدده ميثاق الأمم المتحدة ، هو على وجه التحديد أن تحقق بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي ، تسوية المواقف ذات الطابع الدولي ، والتي من شأنها أن تؤدي الى غرق السلام . ومن هذا المبدأ ذاته ، فأنني أتحدث اليكم ، وبأمل قوي في أن حالا لما وصف بأنه الم عدة مرات ، ينبغي ألا يتضمن بارتكاب من الم أخرى ، وهذا أمر لن يكون مقبولا أيضا . ان هذه الجمعية ، ينبغي أن تكون متمسكة بتقاليد الانصاف ، التي تعطىها الحق في التحدث بأسم الضمير العالمي . وبالتالي ، فانه من الضروري ، أن توضع المبادئ الأساسية لقضية فلسطين موضع الحساب ، اذا كنا نريد ارساء قواعد تسوية دائمة .

وفي رأي حكومتي ، أنه من الضروري أن القرار الذي سوف يحرض للتصويت في هذه الجمعية ، ينبغي ألا يشكل مساسا بوحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي لكافة الدول الموجودة حاليا في الشرق الأوسط ، ألا نكرس أيضا حصول أحد هذه الدول على الأراضي عن طريق القوة . ولكن يتعين عليه أن يقدم تعريفا أوليا للحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بحقوقهم في تقرير المصير وفي العودة .

ان تعقيد المشكلة وانعكاساتها ، لا تجعلنا بالتأكيد في وضع يمكننا من التفكير في حل فوري وشامل . فغير أن الوقت حان ، مع ذلك ، أن نحدد بها بصورة كافية ، حتى توضع نهائية لموقف لم يسبب الا الكثير من المعاناة ، وما زال يشكل تهديدا للسلام . لقد حان الوقت في أن تقدم هذه الجمعية العامة آمالا للشعوب التي حرمت منها ، وأن تتمكن هذه الشعوب من أن تعيش في مستقبل قريب ، في عصر من التعايش السلمي ، ومن التعاون الوثيق والبناء .

وكما أشار يوم الجمعة الماضي ، زميلنا السفير بارودي ، فان الكلمات الاخيرة التي وجهها اليه وزير الخارجية العربية السعودية الراحل ، كانت كلمات أمل . قال له أنني سعيد ذلك أننا نوجد الآن على عتبة السلام . وأود هنا أن أتبنى رسالة الأمل التي رجاها لنا رجل الدولة العظيم هذا . وأنني أتبنى ذلك ، لا سيما وأنني على يقين من أنها ستلهم كافة الوفود ، الحريصة على ايجاد حل نهائي للمشكلة الفلسطينية . ان مثل هذا الحل ، لا يمكن أن يبحث عنه خارج نطاق

الأنصاف ، والمعايير التي كرسها القانون الدولي . ومن ثم ، فمن الجوهرى أن نال متمسكين بميثاق مؤسسي هذه المنظمة الدولية .

السيد أشتال (اليمن الديمقراطية) (الكلمة بالانجليزية) : للمرة الاولى ، في ربيع قـرن ، قررت الجمعية العامة ، أن تعالج قضية فلسطين . ليس في مداولات سريعة ، وجزئية ، ولكن معالجة المشكلة برمتها ، وهي قضية شعب اقتلع من وطنه ، وحرم من ممارسة حقه الاساسي من أجل الاستقلال والحرية . ومنذ تقسيم فلسطين ، تعرض شعبها لحياة من الحرمان والاستعمار الصهيوني السافر وهؤلاء الفلسطينيون ، الذين يعيشون الآن في بلد هم ، تحولوا الى مواطنين من الدرجة الثانية . والآخرون طردوا بالقوة ، لكي يحل محلهم أمواج من المستوطنين من مواطني الدول الأجنبية . في الواقع ان ، ان شعب فلسطين لم يفقد فقط السيطرة السياسية على بلده ، ولكن تعرض أيضا لاحتلال بلد ، أيضا حرمان ليس فقط من حقه الثابت في تقرير المصير وفي دولته ، ولكن حرمان أيضا من حقه الاساسي في أن يعيش على أرضه .

واليوم ، نحن نواجه ليس فقط نواح معينة من قضية فلسطين ، ولكن نواجه سبب المأساة ، ألا وهو اغتصاب الصهيونية لوطنهم . ان قضية فلسطين هي قضية سياسية محضة . هي صراع بين السكان الأصليين لفلسطين وبين الاستعمار ، في أبشع صوره ، ألا وهي الصهيونية . فهي مبنية على مفاهيم التفرقة العنصرية والامتياز العنصري ، والتفوق العنصري ، فــــــان الايديولوجية الصهيونية هي وجه جديد للنازية . وغرافتها الأساسية هي الربط بين اليهودية وبين الصهيونية . فالواقع ، فان تشبيه الصهيونية باليهودية شجع المتعديين باسم الصهيونيةـــــــ وخلقوا انطباعا بأن الصهيونية تكمن في قلب اليهودية ، ان الصهيونية ، هي حركة استعمارية وضحاياها هم شعب فلسطين ويهود العالم في نفس الوقت .

ان بروز منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد لشعب فلسطين هو تبريج لتاريخ طويل من المقاومة العنيدة للاستعمار البربري والاعتداءات الصهيونية . ومنذ أن أصبح بلد هم هدفاً للمخالبات الصهيونية الشريرة ، فان الفلسطينيين ناضلوا بشجاعة لرد الغزاة الأجانب وللدفاع عن بلد هم ، وقد فعلوا ذلك في أصعب الظروف . وفي مواجهة عدو مؤيد من جانب القوى الاستعمارية والأمبريالية . وبالرغم من ذلك ، فان شعب فلسطين تحمل بؤس الوحشية الصهيونية والطرده الجماعي وهذا يرجع الى شعب فلسطين الفخور فان عددا من الشباب الذين ولدوا في معسكرات اللاجئين خارج فلسطين يرفعون السلاح الآن وينضمون الى هذه المسيرة لمقاومة الاحتلال الصهيونيـــــــ ويحاربون من أجل حريتهم . كما أن اشقائهم داخل فلسطين أنهمروا للعالم أنهم شعب حــــــي ، على استعداد للتضحية من أجل حريته واستقلاله . وبالأخص فقدا ، فان قادة الصهيونية عابوا جيوشهم لاختضاع المظاهرات الفلسطينية التي تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية . حتى اليهود الفلسطينيين وهم أيضا ضحايا الاحتلال الصهيوني يرفعون أصواتهم ضد الدخلاء الأجانبـــــــ الذين يأتون من بلاد بعيدة . اننا نحبي المقاومة الفلسطينية النشيطة ونؤيد قضيتهم العادلة قضية يؤيدها جميع المحاربين من أجل الحرية وكل الدول المعبة للسلام .

ان فلسطين ليست قطعة من الأرض يمكن التصرف فيها ، وليست قطعة شطرنج ، ولكنهمــــــا وطن قومي للفلسطينيين ، انها تاريخهم وثقافتهم ، انها مصيرهم وحياتهم . ان الغزاة والمغتصبين جاؤا ورحلوا ، ولكن فلسطين كانت تبقى دائما . قد ينسون ، أين فلسطين ، ولكن الفلسطينيين

لن ينسوا إطلاقاً . ان الذين نهبوا كانوا يخشون مجرد اسمها . وقد تظاهر الصهيونيون بأن فلسطين مجرد غرافة ، ولكن مهما كان خيالهم فان فلسطين موجودة هناك والقدس هي قلبها النابض وحينما يصيح الصهيونيون ، " عرفات اذهب الى بلدك " ، فيجب أن يعلموا أن هذا البلد هو فلسطين . حينما قررت الجمعية العامة أن تقسم فلسطين ، وذلك خضوعاً للضغط الصهيوني الشديد ، فان شعوباً كثيرة في افريقيا وآسيا كانت تترجح تحت نير الاستعمار . والأمم المتحدة في ذلك الوقت كانت تحت النفوذ المباشر للقوى الاستعمارية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . وفي هذا الاطار فان الجمعية العامة وافقت على مولد دولة صهيونية في فلسطين . ومنذ ذلك الوقت فان قضية فلسطين دفنت تحت أكوام من وثائق الأمم المتحدة ، تعاملت قضية فلسطين باعتبارها قضية انسانية . وفي الوقت نفسه ، فان الصهيانة المفتصبين شنوا حرباً عدوانية ، واحتلوا ليس فقط فلسطين بأسرها ، ولكن احتلوا أيضاً مناطق في دولتين شقيقتين ، ألا وهما ، مصر وسوريا .

وشعب فلسطين بعد أن خدعته الأمم المتحدة لجأ الى الكفاح المسلح تحت قيادة حركة المقاومة الفلسطينية . وبفضل مقاومتهم التي لا تلتين ، وبفضل التأييد الكامل لشعوب عربية أخرى ، فقد حصلوا على الاعتراف العالمي بعدالة قضيتهم . ونحن نحبي ممثلي حركة منظمة التحرير الفلسطينية بيننا الآن ، ونعبي قيادتهم الثورية . ان امير ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة ، لم يرمز الى الحقيقة الجديدة : وهي هبوط الامبريالية والاستعمار والصهيونية ، والى البلد الذي لا تراجع فيه لتقرير المصير والتقدم والاستقلال . وبالنسبة لشعب فلسطين وقيادتها ، فان الرابع عشر من تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٤ (هو بداية كفاح عسكري سياسي طويل بجميع الوسائل لكي ينشأوا في وطنهم دولة فلسطينية ديموقراطية علمانية . عندئذ سوف يزهر فغن الزيتون ويسود السلام في هذه الأراضي المقدسة .

السيد رابيتافيك (مدفشر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان وزير خارجية مدفشر قد عبر شخصياً عن مشاعر الفخر الذي نحس بها كافريقيين ونحن نراكم ترأسون هذه الدورة الحالية للجمعية العامة . وباسم وفدي ، أحرص مع ذلك ، على أن احبي فيكم صفات الموضوعية والنزاهة التي عبرتم عنها خلال هذه الأسابيع الأخيرة ، وبالطريقة التي أيدتم بها الحق كما هو وارد في الميثاق ، ميثاق شعوب الأمم المتحدة ، الذي ينبغي أن يخدم أساساً القضية المشروعة لنفس هذه الشعوب .

كان لا بد من انقضاء أكثر من خمس وعشرين عاما حتى يدرك المجتمع الدولي أن الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون ، برغم أحكام الميثاق المتعلقة بحقوق الشعوب والأمم ، قد خدم بصورة بشعة مصالح وطنية أنانية تتمسك بالابقاء على الاستعمار والامبريالية . وخلال هذه الفترة كلها ، فانهم بمساعدة الدعاية ، أغلقنا أعيننا على الحقائق ، وعلى مقتضيات الحق ، وعلى المبادئ التاريخية ، وعلى نداء الإنسانية التي تعاني ، لكي نؤيد ايديولوجية قائمة على مبادئ لا اخلاقية .

ومن ثم أن الأوان لأن نعي القضية الفلسطينية ، ولأن نعرب عن مشاعر أكثر كرما ، وتقدير أكثر عدلا حتى نصل الى استنتاجات أكثر تمشيا مع المصالح المشروعة للفلسطينيين .
وان أحد مزايا هذه المناقشة التاريخية التي أعطى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سمة المصالحة والسلام لها سوف تخرج الشعب الفلسطيني من التصورات الخاطئة التي كنا نتصورها عنه .

ان أحدا لا يستطيع أن يتجاهل أن الشعب الفلسطيني قد عانى في ظل اليأس والمهانة ، وأن أحدا لا يمكن أن يئال غير مكترث بمسيرة تريد لهؤلاء البدو الذين عاشوا منذ سنة ١٩٤٨ وهم الفلسطينيون وقد استعادوا حقوقهم الواندية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، وأن أحدا لا يمكن أن يلعن في أن الشعب الفلسطيني مثل أى شعب آخر له حقوقه ، وأن هذا الشعب هو الوحيد الذي يقرر الوسائل الواجب استخدامها من أجل تحقيق هذه الحقوق .
ويجوز أن يعارض البعض قائلا بأنه لا بد للفلسطينيين أن يخضعوا للمبادئ التي تسود العلاقا^ت بين الأمم ، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي ، ولكن هذا الشرط ، وان كان أساسيا كما يبدو في نثار البعض ، ولكننا نتساءل : هل من الانصاف أن تال حقوق الفلسطينيين حتى الآن ليست موضوعا للتعريف مقبول ولا لاعتراف عالمي ؟ ، فضلا عن ذلك فان تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية على أثر قيام وطن قومي يهودي ، وطرد أكثر من مليون من الفلسطينيين من وطنهم نحو دول سميت بدول العبور وانكار حق العودة عليهم . هل كل هذا يتمشى مع القانون الدولي ومع مبادئ الميثاق ؟

ان موقفا استثنائيا قائما على الألم وعلى عدم التفهم قد واجه الفلسطينيين وذلك هو أحد الأسباب التي نثار في اطرافها الثورة الفلسطينية في نضالها ضد كل أشكال السيطرة ، وضد كل أشكال الاستعمار ، وضد كل أشكال الاستعمار الجديد .

في أوساط مختلفة ، سواء في الأمم المتحدة أو في الرأي العام العالمي يحاول البعض اساءة تصوير المسألة الفلسطينية برغم الفكر الرشيد ومع تحدى الوقائع التاريخية والسياسية القديمة والحديثة . وبالنسبة لنا نحن الذين كنا مستعمرين فليست هناك حاجة بأن نسهب طويلا ونقدم دلائل حكيمة لكي نبرز الطابع الاستعماري لهذا الموقف ، ولكن بما أنه لا بد من تأييد موقفنا عن

طريق الحجج فهناك ما يدعو الى أن تتساءل عما اذا كان استقلال فلسطين وهو نتيجة حتمية لنهاية الانتداب البرياني قد تم في صالح الفلسطينيين أم خدعهم . هل أقيم الاعتبار لأمانيتهم ولرفاهيتهم ولحقوقهم ؟ أين هي تلك الحكومة الفلسطينية التي نصت عليها المادة ٢٨ من الانتداب ؟ أي ضمانات وحدة الأراضي والاستقلال حيال أية سيطرة أجنبية ، كما نصت عليها المادة الخامسة من نص الانتداب ؟ هل استوفتها الدولة المنتدبة ؟ هل اتخذت في فلسطين الاجراءات اللازمة بحيث لا يؤدي أي واقع الى تفتيت البنية السياسية والجغرافية ، والادارية للبلاد ؟

اننا نجد عناء في الاجابة على هذه الأسئلة ان لم يكن ذلك عن طريق حجج تندرج تحت نطاق المناطق ، والحقيقة أن الشعب الفلسطيني وهو ضحية مصير مؤسف الى حثي الآن بين أيدي مستعمرين متتالين .

ان مناعتنا للأسف الشديد تتحمل أيضا نصيبها من المسؤولية ، ولقد قبلنا في لحظات صعبة شروط القوتين الأعظم فاحداهما تريد أن ترفض مسؤولية أصبحت غير عملية بالنسبة للمجتمع الدولي ، والأخرى تحاول عن عمد ارضاخ ارادة الأمم أمام مقتضيات سياستها الداخلية . ان أغلبية اوتوماتيكية قد أتضحت بحيث أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تدير فلسطين برغم عن الفلسطينيين أنفسهم وبرغم ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للأراضي المستقلة ، وأن تنشئ دولة مع تجاهل حق تقرير المصير الخاص بالشعوب . اذا كانت تلك هي الأسس القانونية المزعومة التي أقامت عليها مناعة الأمم المتحدة وبررت قيام دولة اسرائيل بدلا من فلسطين فانها ليست ذات معنى لأنها تتنافي مع مبادئ الميثاق ذاته .

ان تركة هذه الأعوام الخمسة والعشرين تركة ثقيلة وضد العدالة والانصاف وعلينا ان نعيد النافذ في قضية فلسطين وفق ديناميكية أكثر ثورية وأكثر أصالة ، لأنها اذا ما أخذ في الاعتبار بتطور الأفكار ، وباصرار الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه فانها سوف تكون منطلقا سليما .

اننا لم نعد في ذلك الوقت حيث ينبغي قبول الأوامر الغامضة التي تفرض من الخارج . ان العلاقات بين الأمم والشعوب تقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل وليس على أساس اعتبارات السيادة والهيمنة . ان حل أي مشكلة يرتبط أكثر فأكثر بالاعتراف بطابعها الخاص أكثر من الاعتراف

بفهوم التكافل الذي يمكن أن يؤدي الى اساءة تفسير القانون ، وأخيرا فان الأمم قد علمت أنه من الأكثر منطقية التمسك بالعدالة بدلا من التمسك بالدفاع عن المصالح الأنانية .

وفضلا عن ذلك ، فان الشعب الفلسطيني بفضل نضاله الثوري قد تغلب، وينبغي أن نقول ذلك ، على تناقضاته واستطاع أن يواجه بطريقة شجاعة وحاسمة أعمال التخويف والقمع الرامية الى القضاء عليه ، ومنذ عشر سنوات فانه أكد رسالته الوانانية من جديد ليس على حساب الآخرين ولكن في سعيه الى تأكيد ذاته بحيث أن المجتمع الدولي لا يمكنه الا أن يسجل الروح الايجابية والبناءة التي تجرى في ثلها الثورة الفلسطينية في الآونة الراهنة ، واجمالا للقول فاننا الآن أكثر استعدادا لأن نمارس فكرنا الناقد حيال الأهداف الفلسطينية وأن نساعدهم في صياغتها وفي الاعتراف بحقوقهم واحترامها والحفاظ عليها .

ينبغي أن نقرر أنه منذ سنة ١٩٦٩ فاننا لم نكف عن اعتبار الفلسطينيين على أساس أنهم لاجئين فحسب ، واعتبارا من هذا العام فان العادة اقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتغيير المتزايد الذي يتلقاه خلال هذه السنوات يدل على أن هذه القضية تحالي بتأييد كبير وتدل على أننا نشهد تغييرا بناءا يتسم بمزيد من المسؤولية .

ولا يتعين علينا أن نتنازل حدود رد فعل ملائم من جانب الصهيونيين ، الذين يصـسـرون ومازالوا يصرون على عدم قبول حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، واننا ينبغي بهذا أن نصترف بالواقع الناتج عن الاستعمار القائم في فلسطين ، ومن ناحية أخرى ينبغي أن ننكر وجود الدولة اليهودية في فلسطين ، ويمكننا أن نخرج الى نتيجتين ، الأولى هي أن دولة اسرائيل تحاول احتكار التمثيل الفلسطيني بعد انتهاء الانتداب البريطاني ، والثانية ، هي أن قيام دولة اسرائيل يلغي وجود الشعب الفلسطيني ، وتلك الخلاصتان ، لا يمكن أن يقوموا على أساس سليم لأنهما يقومان على اعتبارات دينية وتاريخية وسياسية ، وأصبحتا متخلفتين بالنسبة للزمن الحالي .

اننا نواجه الآن موقفا جديدا ، على الأقل على مستوى الأمم المتحدة . ان حق الفلسطينيين في تقرير المصير لا نستطيع أن ننكره عليهم ، ذلك أنه من الطبيعي أن ينشئوا لأنفسهم هذا الحق ، ولكن واجبنا الوحيد يتمثل في العمل على أن هذا الحق ينبغي أن يعبر عن نفسه في الواقع ، مع تناسي الخلافات والالتهامات التي لن تؤدي الا الى الاساءة الى قضية العدالة .

أليس من العدل أن نؤيد قيام فلسطين التي ينبغي أن تتصف بالطابع الانساني قبل كل شيء ، فكرة قيام دولة ديمقراطية متحررة من التفرقة ، ومن نتائج الهيمنة والتعصب ، وكذلك من الصراع الأخوي ؟ أليس من العدل أن نعتبر أنه في هذا الاطار فان الفلسطينيين يستطيعون أفضل ما يستطيعون الانخراط في مصيرهم وتقدم اسمهم للسلام ؟ أليس من العدل أيضا أن نضع نهاية للمطالب ، والمطالب المضادة ، وأن نقترح حلا يتألف من الخيال الشجاعة والكرم ؟ ان الاحترام الصارم لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة يمكن المنامة من أن تلعب الى جانب الفلسطينيين دورا حاسما في تحديد مستقبل فلسطين .

ان هذا التصور لفلسطين الجديدة قد لا يقيم الاعتبار لحقائق حاضرة ، ولكن بالقدر التي فرضت فيه علينا هذه الحقائق بسبب ظروف سياسية واقتصادية وعسكرية واستراتيجية خارجية ، فانها لا تساعد على فهم الأصالة الفلسطينية ، التي أصبح ضرورة إعادة اقرارها أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى ، وفضلا عن ذلك ، فان أي تصور يقوم بالضرورة على أساس الحقائق ولا يمكن أن يتطور في المطلق ان لم يسرتم في أحضان اللامعقول ، كما يتضح بالنسبة لبعض الحقائق الزائفة . وأنا اذا أقول ذلك ، فاننا لا نريد أن نخفي التعقيد الأساسي للمشكلة . ان الفلسطينيين يطالبون بالاعتراف

الدولي نهريتهم ولشخصيتهم ، وان اليهود لم يتمكنوا من التغلص من عقدة التدمير ، وان مصالحة
هذين الموقفين لا يمكن أن تتم الا بين الفلسطينيين واليهود ، وهذا هو المعنى النهائي الذي
نعليه لفهم الدولة الديمقراطية في فلسطين .

ان التوسع الصهيوني يكون جزءاً مما يسمى بالحقائق الحاضرة في ظل تشتت الشعب الفلسطيني
الذي له حقوق قانونية أكيدة في فلسطين ، ولكن لا يمكن أن توافق دولتنا على هذا التشرذم وعلي
هذا التوسع . ان ذلك معناه خيانة الآمال التي عقدتها الفلسطينيين علينا . ان مسيرتهم سوف
تكون طويلة ولن تكون مريحة ، ولكنهم يتوقعون أنه في كل خطوة تقودهم نحو تحقيق أهدافهم ،
فاننا ينبغي أن ندعم انتصاراتهم التي يحرزونها على أنفسهم وعلى الآخرين وأن نؤكد لهم أن تطبيق
مبادئ المساواة والعدالة والحرية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة سوف تكون دائما الى جانبهم .
ذلك هو التزام منامة الأمم المتحدة الذي ينبغي أن تتخذه بالنسبة للشعب الفلسطيني ،
والذي ينبغي أن نكف عن اعتباره شعبا منسيا .

لا يمكن الحديث عن المشكلة الفلسطينية دون أن نشير الى الأهمية التي تتسم بها في أي
سمي نحو ايجاد حل دائم في الشرق الأوسط ، وليس من الخيال أن نقول أنه نارا لأن المجتمع
الدولي لم يعتد في الوقت المناسب على هذا العامل الأساسي ، فان كافة مبادرات السلام قد منيت
بالفشل حتى الآن أو بنصف فشل أو أدت الى نتائج جزئية ان لم تكن خجولة بل وأدت الى مواقف
هشة .

لقد رفض على الفلسطينيين حق الاشتراك في محادثات جنيف الخاصة بالشرق الأوسط لانهم
لا يوجدون ، ولأنهم ارهابيون ، وأنهم لا يمثلون الا أنفسهم وليس الشعب الفلسطيني . والواقع
أن مزاعم عدوانيات عدة قد اثيرت في هذا الصدد من أجل غلق صوت العدالة والحرية ، وكل
هذه الاعتبارات الزائفة قد سقطت واحدة تلو الأخرى ، كلما كانت الثورة الفلسطينية تتأكد وكلما
كانت تتعزز بحيث دفعت بمهاجميها الي عزلة تامة .

منذ خمس وعشرين عاما ومنامة الأمم المتحدة تجابه المواقف العاجلة ، وقد رأت نفسها
بالرغم منها مضطرة نحو تبني حلول ليست سهلة ، وهنا ينبغي أن نشيد بالجهود التي بذلت من

من أجل الحفاظ على آمال الفلسطينيين . أي أنها وجدت نفسها مضطرة لأن تقوم بالتوصل إلى حلول محدودة من أجل المصالحة بين شتى المواقف المتواجبة .

إن الميلاد الفلسطيني لم يقلل من التزام الأمم المتحدة ، ولكن وضعها في موقف خالٍ من حيث أنه أصبح من الممكن الآن بالنسبة للمجتمع الدولي أن يطالب بأن قضية فلسطين ينبغي أن تحل بأولوية لها أكثر من مبرر ، وذلك في صياغة الحل الشامل والنهائي لمشكلة الشرق الأوسط . وعلى هذا ، فإنه إنطلاقاً من تطور الأذهان ، والتغيرات في علاقات القوى في العالم ، وتطور الموقف أو المواقف في الشرق الأوسط ؛ ومن الوجود السياسي والديبلوماسي للفلسطينيين ، ومن مداولاتنا . من كل هذا سوف تتولد عملية تمكن مناهجتنا من دعم الاعتراف بهوية الشعب الفلسطيني وبحقوقهم الوانبة ، وتأييد نضالهم التحرري ، وتعزيز المثل العليا للتسامح والعدالة في ظل دولة ديمقراطية ، وأن نضع الاسهام الفلسطيني في جهود السلام في أبعاده الحقيقية .

إن هذه العملية ، سوف تصادف الكثير من الصعوبات . ولكن ليس هناك شيئاً مستحيلاً في هذا الصدد ، وإننا نقول فيما يتعلق بنا ، إن أي تحرير أو أي تطور أو أي تصور ينبغي أن يتم بالتشلب على الأطراف المحيطة بنا ، وإن الانتصارات في نهاية المطاف مرتبطة بضرورة السعي الدائم نحو تحقيق الهدف الأسمى الذي نسعي إليه . وبالنسبة لمناهجتنا لا يمكن أن تكون هناك قضية أفضل في الأطراف الحالية من قضية فلسطين والفلسطينيين وضرورة مواصلة عملها .

السيد رامببول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : حينما قررت الجمعية العامة ، اجراء هذه المناقشة ، أظهرت عزمها على انصاف شعب عالم ، ألا وهم الفلسطينيون ، الذين عانوا لعدة عقود ، من العيش منفين خارج وطنهم ، ومن العرمان والبؤس في معسكرات اللاجئين ومن الاحتلال الأجنبي . وقد أظهرت الجمعية العامة أيضا حكمة عالية ان أدركت في النهاية أنها يجب أن تعالج مشكلة فلسطين من جميع نواحيها السياسية حتى تحقق سلاسا عادلا ودائما في الشرق الأوسط .

ان موريشيوس تؤمن ايمانا راسخا ، بأن هذه المناقشة اذا جرت بطريقة بناءة ، فانها سوف تسهم الى حد بعيد في ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الصعبة في الشرق الأوسط . لذلك فقد سمر موريشيوس أن تؤيد قرار الجمعية العامة لبحث قضية فلسطين وكذا دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في المناقشة .

وأود أن أتهنئ هذه الفرصة لكي أرحب بمندوبي منظمة التحرير الفلسطينية ، وعن طريقهم ، أحيي جميع الفلسطينيين لرغبتهم في العيش كشعب ، وللكفاح من أجل حقوقهم المشروعة والعريات الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان موقف موريشيوس فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط معلوم جيدا . ويكفيني أن أقول أننا نؤيد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بالكامل . ولذلك سنواصل الاصرار على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ . ان المظاهرات التي جرت مؤخرا في الضفة الغربية يجب أن تكون تحذيرا ، لأنها تعني أن هذا الاحتلال والنمط الاستعماري للأراضي العربية لا يمكن أن يستمر الى مالا نهاية ، وقد أصرت اسرائيل دائما على أن أية تسوية فيما يتعلق بالضفة الغربية يجب أن تتم عن طريق التفاوض مع الأردن . وفي هذا المقام ، افترضنا أنه بعد مؤتمر الرباط ، الذي قرر اقامة سلطة قومية مستقلة على أي أرض عربية تحرر ، فان حكومة اسرائيل سوف تغير موقفها ، ومن هنا فقد شعرنا بخيبة الأمل لأن مثل اسرائيل أعلن معارضة حكومة بلده للتعامل بأي طريقة مع منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نحث اسرائيل على أن تفكر في أن منظمة التحرير الفلسطينية قد برزت كقوة يحسب حسابها في أي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . يجب على اسرائيل أن تغير موقفها تغييرا جذريا وأن تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير أصيلة وليس منظمة ارامية . ويجب أن نذكر جميعا أنه في الماضي كان اناسا مثل واشنطن ، غاندي ،

نهر ، دي فاليرا ، نكروما ، كينيا ، وأغيرا ، كابرال ، كل أولئك سموا بارهابيين ، الا أنهم فيما بعد أعترف بهم كقادة مسؤولين عن شعوبهم . ونحن نقول أننا بعد أن استعنا الي ياسر عرفات من فوق هذا المنبر في الأسبوع الماضي ، من الصعب أن نواصل معاملته كإرهابي وليس كقائد لشعبه . لقد أظهرت كلمته أن منامته ، منامة التحرير الفلسطينية ، ليست هي المنظمة الإرهابية التي أعلنت أن هدفها هو دمار إسرائيل . ان اقتراحه الذي يقضي باقامة فلسطين ديمقراطية يجب أن يكون إطارا عريضا لايجاد تسوية طويلة المدى لمشكلة الشرق الأوسط وكل المشكلات المعقدة الأخرى المرتبطة بها ولحق إسرائيل في الوجود ، وممارسة الحق المشروع للشعب الفلسطيني فسي تقرير مصيره ، وحق الفلسطينيين الذين اقتلعوا من ديارهم وتشتتوا في البصوة الى ديارهم . ولقد كانت الحقوق السياسية لشعب فلسطين موضع تجاهل لفترة طويلة . ويبدو الآن أنه لا يمكن ايجاد حل لقضية الشرق الأوسط دون أن نأخذ في الاعتبار هذه الحقوق . وطالما أن إسرائيل ترفض التعامل مع منامة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية ، فان الأمم المتحدة سوف تجد نفسها في طريق مسدود . ان موريشيوس ، التي مازالت تربطها علاقات ودية مع إسرائيل ، تؤود أن تنتهز هذه الفرصة لكي تناشد حكومة إسرائيل بكل جدية أن تغير من موقفها وأن تعمل على ألا يسقط عرفات ضمن الزيتون من يديه .

وبعد مؤتمر الرباط والقرار التاريخي لهذه الجمعية بالاستماع الى صوت الشعب الفلسطيني ، نعتقد أن هناك حاجة الى إعادة الناف في سياسة إسرائيل بطريقة جذرية . فنحن نواجه الآن موقفا يحتاج الى قدر عال من حسن النية والى روح من التعاون من جميع الأطراف المعنية . لقد خلقت إسرائيل وفقا لقرار صادر عن الجمعية العامة . وحقيقة هي دولة عضو في هذه المنظمة ، ولكن شمة حقيقة أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآن وهي الحقوق المشروعة للفلسطينيين والتي كانت موضع تجاهل لفترة طويلة والتي يجب أن تستعاد لهم الآن .

وبوضع هذين العاملين في الأذهان فان موريشيوس تشارك في هذه المناقشة وسوف تعلن رأيها في أي قرار يقدم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير المسجل على قائمة بعدد
أهم اليوم . وفضلاً عن ذلك ، ليس لدى أية وفود سجلت اسمها من أجل ممارسة حق الرد .
وفي هذه الحالة ، فأنني أعتبر أننا انتهينا من بحث جدول أعمال بعدد أهم اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠